واذا ما استطاعت الحركة فك هذه الشراكة مع حلفائها اليهود، ومن بينهم عدد من الشخصيات المعروفة بتوجهاتها السلمية من أمثال، ماتي بيليد، أوري افنيري، يوسي اميتاي وآخرين، فانها ستواجه قرار مَنْ سيمثّلها في القائمة الموحّدة؟

وهنا يرى ميعاري انه مؤسس هذه الحركة، وان له الباع الطويل في النضال العربي الفلسطيني داخل الخط الاخضر، في حين يرد عليه آخرون من رفاقه العرب داخل الحركة التقدمية بالقول، بأن ميعاري أشغل عضوية دورتين في الكنيست؛ وانه آن الأوان للافساح في المجال لغيره؛ وانه لا يجوز له احتكار مقعد الكنيست الى الأبد. ويبدو ان مشكلة الاتفاق على مَنْ هو العربي الذي سيمثّل الحركة التقدمية في القائمة العربية الموحّدة، تبدو المشكلة الرئيسة التي تعترضها في هذه المرحلة.

الحزب الديمقراطي العربي

يعتبر الحزب الديمقراطي العربي حديث العهد في السياسة الاسرائيلية، وتميّز في كونه عربياً منذ البداية، ومؤهلاً لأن يجمع حوله قائمة عربية موحّدة. وقد نشط رئيسه عبدالوهاب دراوشه في البحث عن شركاء عرب، وبدأ حواراً مع محمد ميعاري. ويحاول عدد من الشخصيات العربية داخل الخط الاخضر، ومن بينها رئيس مجلس رؤساء السلطات المحلّية العربية، ابراهيم نمر حسين، ونشطاء عدد من الحركات الشعبية مثل حركة النهضة (الطيبة)، وجبهة الانصار (ام الفحم)، وحركة أبناء الطيرة، بذل الجهود لانجاح فكرة تشكيل قائمة عربية موحّدة. وحتى الآن لم يتم التوصل الى الاتفاق بين ميعاري ودراوشه الذي يشكّل الخطوة الاولى نحو تشكيل مثل هذه القائمة، التي يعلّق عليها كثيرون آمالاً كبيرة.

الحركة الاسلامية

حققت الحركة الاسلامية انجازات باهرة في انتخابات المجالس المحلّية في السنوات الاخيرة، وبدأ المراقبون ينظرون اليها كنجم صاعد في السياسة الداخلية، الا انها أكّدت، بوضوح، انها لن تشارك في الانتخابات للكنيست الاسرائيلي، الامر الذي بدأ يثير التساؤلات حول كيفية استعمال التأثير الذي تملكه هذه الكتلة في الشارع العربي داخل الخط الاخضر، ولمصلحة مَنْ سيجيّر هذا التأثير؟

فأنصار هذه الحركة هم، عادة، من عامة الناس، وهؤلاء اذا تركوا بدون قرار سياسي يلزمهم لمصلحة مَنْ سيصوتون، فانهم قد يجدون أنفسهم هدفاً لضغوط أجهزة الامن الاسرائيلية، ونشيطي الاحزاب الصهيونية من مقاولين وأرباب عمل، الامر الذي سيحمل الكثيرين منهم في الوقوع في شرك التصويت للاحزاب الصهيونية، وخاصة الدينية، منها: كالمفدال (الذي يسيطر على وزارتي التربية والتعليم والاديان)، أو شاس (الذي يسيطر على وزارة الداخلية)، أو حتى الليكود (الذي يسيطر على التأمين الوطني ووزارة العمل والرفاهية).

وقد نسب، مؤخراً، الى رئيس بلدية ام الفحم، الشيخ رائد صلاح، قوله بأن الكتلة الاسلامية ستوصي بانتخاب القائمة العربية الموحّدة، اذا ما نجحت الجهود المبذولة لتشكيل مثل هذه القائمة.

ويجدر القول بأنه اذا لم تتخذ الكتلة الاسلامية قراراً عملياً بشأن لمن يعطي مؤيدوها